٨-أ الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية

أقرت الحكومة حزمة إضافية متكاملة من الاجراءات المالية والاجتماعية فى يونيو ٢٠١٧:

التوسع في دعم السلع التموينية:

- زيادة قيمة الدعم النقدى للفرد المسجل على البطاقة التموينية من ١٥ جم فى يونيو ٢٠١٥ الى ٥٠ جم فى يوليو ٢٠١٧.
- استهداف ٧١ مليون مستفيد من دعم السلع الغذائية.
- استهداف ٧٦,٨ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات.

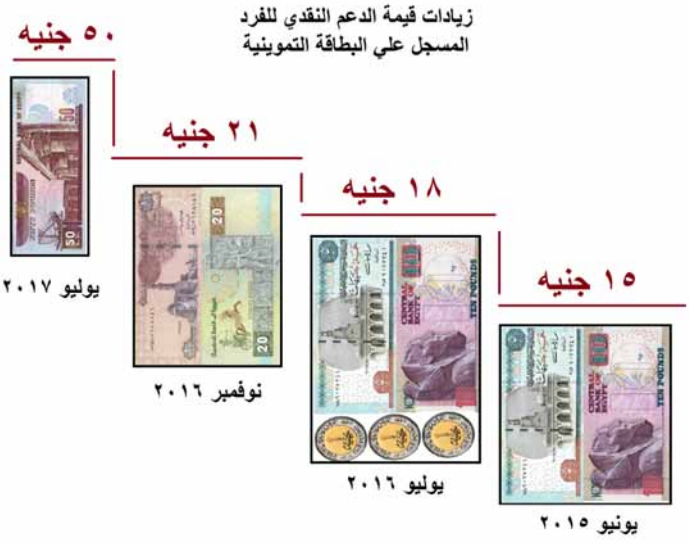

التوسع في برامج الدعم النقدي:

تطوير آليات استهداف الفئات الأولى بالرعاية لضمان وصول الدعم لمستحقيه، والتحول من الدعم المرتبط بسلعة أو خدمة والذى اتسم بعدم الفاعلية وسوء الاستخدام الي دعم نقدي مباشر، ويظهر ذلك فى هيكل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

هيكل الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية (فعلى العام المالى 2012/2011)

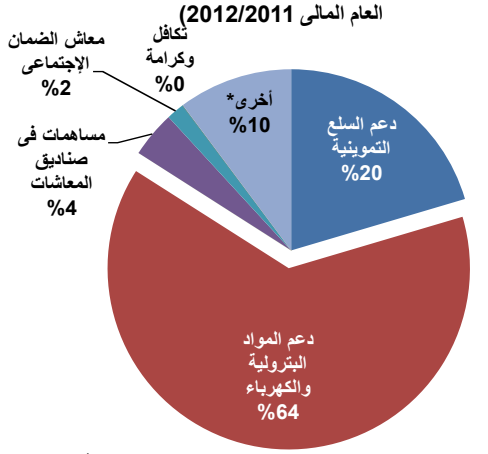

هيكل الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية (موازنة العام المالى 2018/2017)

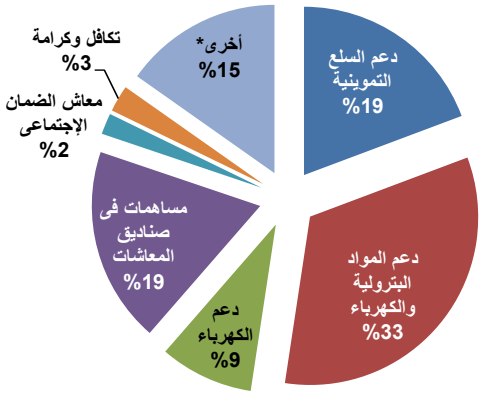

*تتضمن دعم تنشيط الصادرات، دعم نقل الركاب، دعم الإنتاج الصناعى ودعم التأمين الصحى والأدوية وبنود أخرى

(*) لا تظهر قيمة لدعم الكهرباء فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نظراً لأن تصنيف دعم البترول بالموازنة العامة للدولة فى هذا التوقيت وحتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ كان يضاف اليه دعم الكهرباء فى نفس البند.

- زيادة متوسط الدعم النقدي الشهري للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بـ ١٠٠ جنية اضافية بدءا من يوليو ٢٠١٧ وهو ما يمثل زيادة تقترب من ٣٠٪ وبتكلفة إضافية سنوية تبلغ ٢,١ مليار جنيه لمساعدة ٨,٥ مليون مستفيد على مواجهة الغلاء.

- زيادة مخصصات معاشات الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة لتصل إلى ١٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، علماً بأن ٧٢٪ من هذا الدعم يوجه الى محافظات الصعيد.

- الاستمرار فى تمويل برنامج علاج غير القادرين بتكلفة سنوية تقدر بنحو ٣ مليار جنيه.

أعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة (بالألف)

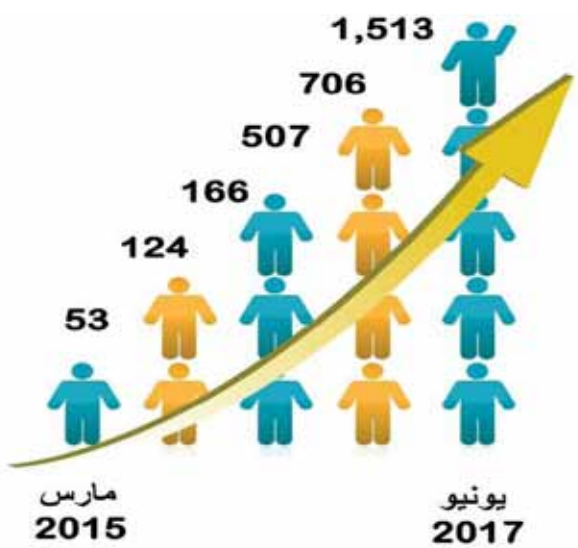

زيادة مخصصات دعم صناديق التأمينات والمعاشات:

استهداف زيادة مخصصات صناديق التأمينات والمعاشات لتصل الى ١١٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.

التزامات الخزانة المسددة لصناديق المعاشات

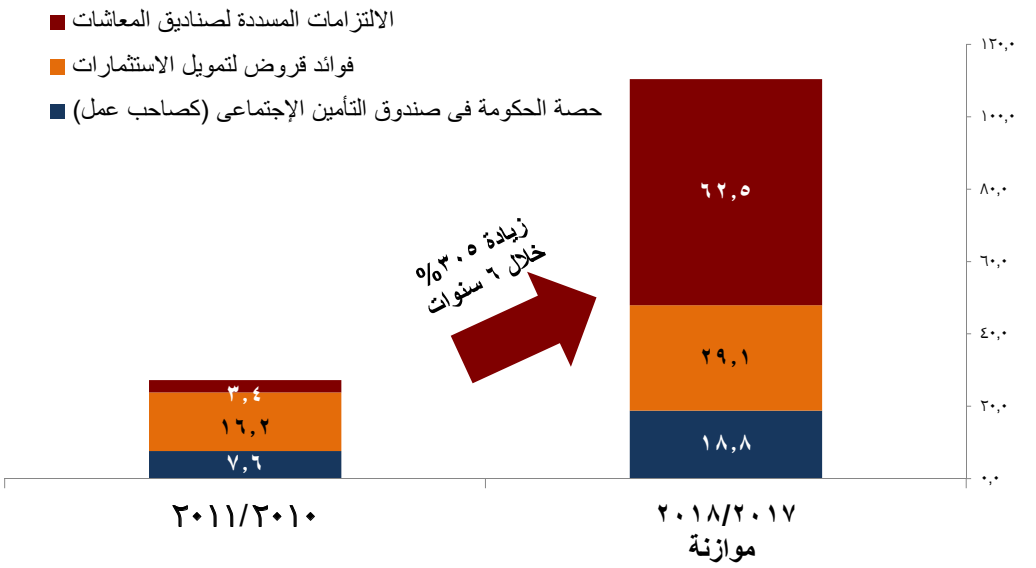

زيادة مخصصات الصحة والتعليم:

تتضمن موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ تنفيذ الاستحقاقات الدستورية من خلال تخصيص نحو ٣ ,١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للرعاية الصحية والتعليم والبحث العلمي.

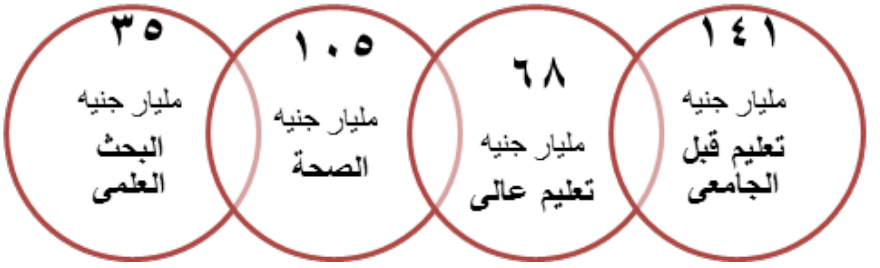

الخطوات التي تم اتخاذها لتخفيف العبء على دخول المواطنين من أثر برنامج الإصلاح الشامل:

أمثلة افتراضية لقيمة الزيادات الاضافية في دخل الأسرة المصرية للتعويض عن الاجراءات الاخيرة وفقا للبرامج الاجتماعية الجديدة التى تم إقرارها في يونيو ٢٠١٧

- ٥٠٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهري الإضافي لأسرة من ٥ افراد لدى الزوج والزوجة وظيفة باجر ومسجلين على البطاقات التموينية

▪ ٥٠٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهري الإضافي لأسرة من ٥ افراد لدى الزوج والزوجة وظيفة باجر ومسجلين على البطاقات التموينية

- ٢٥٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهرى الإضافي لأسرة من ٥ أفراد عائلها على المعاش ومسجلين على البطاقات التموينية

▪ ٢٥٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهرى الإضافي لأسرة من ٥ أفراد عائلها على المعاش ومسجلين على البطاقات التموينية

- ٢٢٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهرى الإضافي لأسرة مستفيدة من برنامج تكافل أو كرامة والاسرة مسجلة على البطاقات التموينية

▪ ٢٢٠ جنيه الحد الأدنى للدخل الشهري الإضافي لأسرة مستفيدة من برنامج تكافل أو كرامة والاسرة مسجلة على البطاقات التموينية

٨-ب تحسين كفاءة الإنفاق العام

تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام:

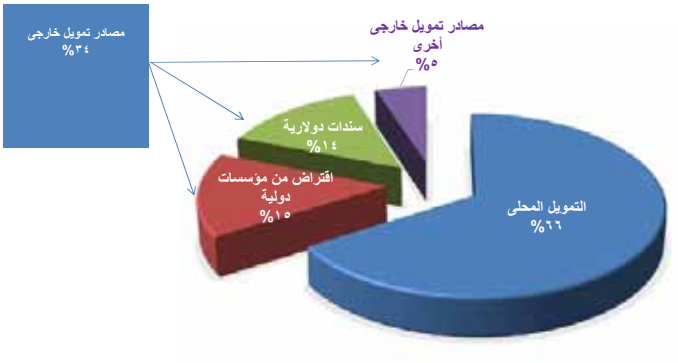

تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجى للحد من تأثير إرتفاع أسعار الفائدة فى السوق المحلى على خدمة الدين وذلك من خلال الإستفادة من وسائل تمويل ميسره (منخفضة التكاليف وطويلة الاجل) من المؤسسات الدولية أو الأسواق الدولية.

ترشيد دعم الطاقة:

- إدراج نحو ١١٠ مليار جنيه لدعم المواد البترولية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ فى ضوء إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول العالمية وهو ما يؤدى إلى زيادة تكلفة إتاحة المواد البترولية.

- إدراج نحو ٣٠ مليار جنيه لدعم الكهرباء بما يضمن تغطية العجز المالى لدى شركات الكهرباء الناتج عن بيع التيار الكهربائى بأقل من تكلفته وبما يتسق مع برنامج إعادة هيكلة تعريفة دعم الكهرباء.

- إستكمال رفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة فى إنتاج الكهرباء وتشجيع الإستثمار فى مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وبما يعود بمردود إيجابى على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية.

- إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول لتعظيم العائد فى قطاع البترول بما يدعم موارد الموازنة العامة للدولة ويساهم فى تمويل البرامج الإجتماعية وتحقيق الإستدامة المالية ومعالجة الإختلالات.

ميكنة العمليات الحكومية:

تلتزم وزارة المالية باستكمال ما بدأته خلال عام ٢٠١٦، فيما يتعلق بتطوير النظم الإلكترونية داخل الوزارة، ومنها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA.

إصلاحات هيكلية أخرى:

- تطوير مكتب متابعة التعاقدات الحكومية.
- التخطيط الاستراتيجي، انتهت وزارة المالية من عقد سلسلة من ورش العمل لوضع خطة إستراتيجية للوزارة لمدة ثلاث سنوات كجزء من إستراتيجية مصر ٢٠٣٠.
- تعزيز الشفافية والتواصل لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإتاحة المعلومات فيما يتعلق بإعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

إقرار خصم ضريبي على دخول الموظفين خاصة الأقل دخلاً:

- رفع حد الشريحة الأولى المعفاة من الضريبة من ٦٥٠٠ جنيه إلى نحو ٧٢٠٠ جنيه.
- إقرار خصم ضريبي متدرج على جميع شرائح الدخل بحيث يتم اقرار خصم ضريبي لأصحاب الدخول المنخفضة يصل الى ٨٠٪ ولأصحاب الدخول المتوسطة بنحو ٤٠٪ بتكلفة تصل إلى نحو ٧ مليار جنيه ستتحملها الخزانة العامة كخفض في إيراداتها الضريبية.

ما هى الأجراءات الإصلاحية لتعظيم موارد الدولة (اصلاحات ضريبية وغيرضريبية)؟

تستهدف الحكومة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ تطوير أداء المنظومة الضريبية من خلال ما يلي:

- تفعيل والتوسع في تنفيذ قانون إنهاء المنازعات الضريبية.
- الإنتهاء من قانون موحد لتبسيط المعاملة الضريبية للمنشآت المتوسطة والصغيرة.

• الإنتهاء من إعداد قانون توحيد الإجراءات الضريبية وبما يساهم في وجود إتساق كامل بين الإجراءات

• الإستقرار الضريبى والعمل على توسيع القاعدة الضريبية بما يزيد من موارد الدولة.

• اتساق كامل بين الإجراءات الضريبية المتبعة من قبل مصلحة الضرائب المصرية (ضريبة الدخل والقيمة المضافة).

• تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها والعمل على تبسيط الإقرارات الضريبية لتقليل المنازعات.

• تطوير وتحسين المنظومة الجمركية من خلال تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات فى المنافذ الجمركية والانتهاء من وضع قانون جديد للجمارك يساهم في محاربة التهرب الجمركي واتباع أفضل الممارسات الدولية التي تضمن سرعة نفاذ السلع من وإلى السوق المصرى.